United Arab Emirates

هيئة تنظيم الاتصالات TRA
TELECOMMUNICATIONS REGULATORY AUTHORITY

قرار

تسعير الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل

CS/E/07Feb07/05

نسخة منقحة

١٩ يونيو ٢٠٠٧

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات
ص.ب. ٢٦٦٦٢ ، أبوظبي، الامارات العربية المتحدة
www.tra.gov.ae

قرار صادر عن

الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات بدولة الإمارات العربية المتحدة

بشأن نزاع ربط فيما يتعلق بمسألة

تسعير الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل

رقم القضية CS/E/07Feb07/05

بين الطرف المدعي:

مؤسسة الإمارات للاتصالات (اتصالات)

ص. ب. ٣٨٣٨، أبوظبي، الإمارات العربية المتحدة

والمدعى عليها:

شركة الامارات للاتصالات المتكاملة، (ش م ع) (EITC) (دو)

الطابق الثاني، بناية رقم ١٤، مدينة الإعلام، سلطة منطقة دبي الحرة للتكنولوجيا والاعلام، ص.ب: ٧٣٠٠٠، دبي، دولة الامارات العربية المتحدة

جدول المحتويات

١. التعقيبات	٤
٢. مطالب اتصالات	٥
٣. مطلب اتصالات (أ)	٦
٣,١ طرق تغطية عجز النفاذ	٦
٣,٢ المقارنات الدولية	٩
٣,٣ وجود عجز النفاذ وحجمه	١٣
٣,٤ التأثير على قطاع الاتصالات والاقتصاد الإماراتي	١٤
٣,٥ صلة عجز النفاذ	١٧
٣,٦ مواصفات التكلفة لخدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل	١٨
٣,٧ تحليل هيئة تنظيم الاتصالات	١٩
٣,٧,١ المقارنات الدولية	١٩
٣,٧,٢ وجود عجز النفاذ وحجمه	٢١
٣,٧,٣ التأثير على قطاع الاتصالات والاقتصاد الإماراتي	٢١
٣,٧,٤ صلة عجز النفاذ	٢٣
٣,٧,٥ التفريق بين اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من خلال وجهة المكالمة	٢٤
٣,٧,٦ أمور خارج النزاع	٢٦
٤. مطلب اتصالات (ب)	٢٦
٤,١ تحليل هيئة تنظيم الاتصالات	٢٧
٥. مطالب اتصالات (ج) أ. و(ج) ب. و(ج) ج.	٢٨
٦. قرارت هيئة تنظيم الاتصالات	٢٩
٦,١ المطلب (أ)	٢٩
٦,٢ المطلب (ب)	٢٩
٧. تاريخ السريان	٢٩

إن المعلومات المظللة في هذا المستند سرية ولا تشملها النسخة المنقحة.

١. التعقيبات

١,١ قدمت مؤسسة اتصالات شكوى في ٧ فبراير ٢٠٠٧ إلى الهيئة تطلب منها التدخل لفض نزاع تسعير خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل بين اتصالات ودو.

١,٢ في ٨ فبراير ٢٠٠٧، وافقت الهيئة أن تنظر في المطلب (أ) و(ب) ورفضت المطالب المستعجلة (ج) أ. و(ج) ب. و(ج) ج.

١,٣ في ١٥ فبراير ٢٠٠٧، قدمت اتصالات التماساً إلى الهيئة تطلب منها إعادة النظر في رفضها المطالب (ج) أ. و(ج) ب. و(ج) ج المتعلقة بالقرار المستعجل.

١,٤ في ١ مارس ٢٠٠٧، أصرت الهيئة على أن التماس إعادة النظر الذي قدمته اتصالات لا أساس له. ولذلك، احتفظت الهيئة برفضها للمطالب (ج) أ. و(ج) ب. و(ج) ج.

١,٥ في ١٤ مارس ٢٠٠٧، قدمت دو رداً على شكوى اتصالات.

١,٦ في ١ أبريل ٢٠٠٧، قدمت اتصالات جواباً على رد شركة دو.

١,٧ في ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، قدمت دو رداً على جواب مؤسسة اتصالات.

٢. مطالب اتصالات

طلبت اتصالات في شكواها من الهيئة:

(أ) "إصدار أمر بموجبه يقدم الطرفان لبعضهما التوصيل الابتدائي لخط ثابت آخر باستخدام خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل للوجهات الدولية بتكلفة مساوية للأسعار الفردية الحالية التي فرضتها اتصالات على المكالمات باستقطاع نسبة ٢٠ بالمئة منها.

أو بدلاً من هذا،

(ب) طلب الطرفين الاستمرار بالتفاوض وعدم الإطلاق التجاري لخدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل حتى يتم الاتفاق على وقت لتطبيق الرسوم لتقديم خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من قبل كل طرف للطرف الآخر والذي يتفق مع المقارنات الدولية ذات العلاقة.

و

(ت) تقديم الطلبات العاجلة التالية:

أ. أن يتم الطلب من الأطراف تنفيذ اتفاقية ربط والتي لا تفرض التزامات تعاقدية على أي من الطرفين لتقديم خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل حتى يتم الاتفاق على وقت لتطبيق الرسوم لتقديم خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من قبل كل طرف للطرف الآخر الذي قد تم الاتفاق النهائي عليه من قبل الهيئة وفقاً لإجراءات فض النزاع أو ما لم يتم اتفاق الأطراف على خلاف ذلك.

ب. أن يتم الطلب من الأطراف عدم الإطلاق التجاري لخدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل حتى يتم الاتفاق على وقت لتطبيق الرسوم لتقديم خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من قبل كل طرف للطرف الآخر الذي قد تم

الاتفاق النهائي عليه من قبل الهيئة وفقاً لإجراءات فض النزاع أو ما لم يتم اتفاق الأطراف على خلاف ذلك.

ت. أن يتم الطلب من الأطراف تعديل اتفاقية الربط بعد القرار النهائي للهيئة أو اتفاقية أخرى من قبل الأطراف فيما يتعلق بالأسعار المفروضة ليتم تطبيقها على تقديم خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من قبل كل طرف للطرف الآخر وفقاً للمقارنات الدولية ذات العلاقة"[١].

٣. مطلب اتصالات (أ)

طلبت اتصالات في شكواها من الهيئة:

(أ) "إصدار أمر بموجبه يقدم الطرفان لبعضهما التوصيل الابتدائي لخط ثابت آخر باستخدام خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل للوجهات الدولية بتكلفة مساوية للأسعار الفردية الحالية التي فرضتها اتصالات على المكالمات باستقطاع نسبة ٢٠ بالمئة منها"[٢].

٣,١ طرق تغطية عجز النفاذ

٣,١,١ وفقاً لمؤسسة اتصالات، "من الناحية التاريخية، فقد كان عليه الحال في معظم الولايات القضائية التي لأسباب تتعلق بالسياسة العامة وفر مشغل الهاتف الحالي الوصول إلى شبكة هواتف بدالة عامة "PSTN" بأقل تكلفة. وقد تم تمويل "عجز النفاذ" هذا بصورة تقليدية من خلال تقديم الخدمات الدولية."[٣]

٣,١,٢ ادعت اتصالات أن نظام التسعير مع الاستقطاع الجزئي هو الوسيلة القانونية الوحيدة لتغطية عجز النفاذ المزعوم لديها. وأوضحت اتصالات أن".....الوسائل الوحيدة لتمويل عجز النفاذ المتوفرة لدى اتصالات في سياق البيئة القانونية لدى دولة الإمارات هي اللجوء إلى رسوم خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل"[٤].

[١] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٣
[٢] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٣
[٣] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٣
[٤] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٣٥

٣,١,٣ قدمت اتصالات حجة أنه "... حتى يحين وقت إعادة موازنة التعريفات الجمركية بشكل كامل؛ فإنه لا يمكن تمويل عجز النفاذ إلا من خلال طرق محدودة:

١. رسوم الربط للمكالمات الدولية الخارجة من الدولة حسب أسعار التجزئة الأقل خصماً.

٢. رسوم إنهاء المكالمات الدولية القادمة إلى الدولة والتي هي أعلى من إنهاء المكالمات المحلية.

٣. رسوم عجز النفاذ و/أو رسوم الخدمة الشاملة مضافاً لجميع أسعار الربط.

٤. صندوق الخدمة الشاملة الذي يقام عادة في مرحلة متقدمة من المنافسة.

٥. رسوم إضافية على معدلات المكالمات الدولية الخارجة من الدولة. أو

٦. كلاً مما سبق".[٥]

٣,١,٤ أكدت اتصالات على أن: "في قضية اتصالات، إن الآلية الوحيدة لتمويل عجز النفاذ هي من خلال رسوم خدمات اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل لأن:

١. عائدات المكالمات الدولية الخارجة من الدولة مهددة جراء المنافسة.

٢. أصرت الهيئة على أنه يجب تقديم خدمات اختيار المشغل قبل إعادة موازنة التعريفات الجمركية. كما أصرت الهيئة على أن رسوم خدمات اختيار المشغل وإعادة موازنة التعريفات مسألتان منفصلتان.

٣. أصدرت الهيئة حتى الآن، أمراً بأن معدلات المكالمات الدولية القادمة إلى الدولة لن تكون أعلى من معدلات إنهاء المكالمات المحلية.

٤. لم تضع الهيئة خطة يدفع بموجبها لاتصالات مساهمات الخدمة الشمولية والتي يمكن استخدامها لتمويل رسوم عجز النفاذ.

[٥] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٥

وتبعاً لذلك، فإن ما تبقى هو الحصول على تمويل عجز النفاذ من خلال آلية الاستقطاع الجزئي المطبقة على خدمات الربط المتعلقة باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل".[٦]

٣,١,٥ استخدمت اتصالات سلسلة من الرسوم البيانية المنقحة لمحاولة توضيح ترابط مختلف الخدمات والإيرادات. بغض النظر عن مطلبها بأن محتويات الرسوم البيانية تعامل على أنها سرية، وطالبت اتصالات في السجل العام بـ ".... أنها تعتمد بشكل كبير على عائداتها التي تم جمعها من المكالمات الدولية لتمويل عجز النفاذ لديها".[٧]

٣,١,٦ وصرحت دو في ردها أن تمويل عجز النفاذ يتطلب عملية شفافة ومناسبة وتنافسية محايدة ومنفصلة عن رسوم الربط ومن غير المحتمل أن تعود على المشغل بربح كبير.

٣,١,٧ وصرحت دو أن " وفقاً لأفضل الممارسات الدولية يمكن تغطية عجز النفاذ (عند وجوده) من خلال تطوير الرسوم المنفصلة والتي تقدم منافسة حيادية وأكثر شفافية من الطبيعية الغامضة لمساهمات عجز النفاذ خصوصاً "الخفية" في تسعير الربط.[٨]

٣,١,٨ ومن المصادر أخرى، اعتمدت دو على منشورات البنك الدولي لتقديم الدعم خصوصاً التي تشير إلى " أياً كانت الوسائل المستخدمة في جمع (رسوم عجز النفاذ) يجب أن لا تكون متجمعة أو حسب معايير رسوم الربط. يتطلب قانون التجارة الدولية وأفضل الممارسات رسوم عجز النفاذ والمبالغ الأخرى التي تعزز العالمية ليتم جمعها في إطار من الشفافية وعدم التمييز والمنافسة المحايدة.[٩]

٣,٢ المقارنات الدولية

٣,٢,١ أكدت اتصالات في شكواها على أنها ستعتمد على المقارنات الدولية لتقترح رسوم خدمات الربط المتعلقة باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل مع الاستقطاع الجزئي.

٣,٢,٢ ادعت اتصالات أن سياسة تسعير الهيئة للربط تطلبت المقارنة. وصرحت بأنه ".. في حالة عدم الموافقة على التكلفة الإضافية على المدى الطويل ("LRIC") لتكون القاعدة الأساسية لتسعير خدمات الربط، يجب أن تكون الأسعار على أساس المقارنات الدولية".[١٠]

[٦] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٥
[٧] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٢١
[٨] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٦
[٩] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٨
[١٠] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٧

٣,٢,٣ ادعت اتصالات أن نظام تسعير الاستقطاع الجزئي لديها كان نتاج عملية مقارنة دقيقة والتي استخدمت بيانات من دول أخرى للوصول إلى نظام تسعير مناسب لدولة الإمارات.

٣,٢,٤ بدأت اتصالات بعملية المقارنة الخاصة بها مع التقييم التالي لقطاع الاتصالات في دولة الإمارات:

"إن الوضع الحالي في دولة الإمارات كالتالي:

(أ) سوق الاتصالات في مرحلة مبكرة من المنافسة.

(ب) أصبحت اتصالات المزود الحالي لخدمات الاتصالات الثابتة لديها عجز هائل في النفاذ.

(ت) أصبحت اتصالات المزود الحالي لخدمات الاتصالات الثابتة تعتمد على الإيرادات الدولية الثابتة خاصة الحركة الدولية الثابتة للمكالمات الخارجة من الدولة لتمويل عجز النفاذ لديها.

(ث) لا تعتمد اتصالات على أي خيار آخر لتمويل عجز النفاذ.[١١]

٣,٢,٥ وتحدد اتصالات في تحليلها النهج التالي وتعتمد على المعايير المرفقة:

"في تحديد رسوم خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل، اعتمدت اتصالات على المقارنات الدولية التي لها صلة ببيئة دولة الإمارات، وسبب اختيار هذه الدول للمقارنات أنها:

(أ) هي الآن أو التي كانت في ذلك الوقت عندما كانت آلية التسعير تتناول تمويل عجز النفاذ في نفس المرحلة من المنافسة باعتبارها في دولة الإمارات.

(ب) لديها عجز في النفاذ مشابه في طبيعته لما تواجهه مؤسسة اتصالات.

(ت) التي تعتمد على عائدات المكالمات الدولية لتمويل عجز النفاذ .

[١١] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٨

(ث) عندما تكون وسائل تمويل عجز النفاذ متوافقة مع هيكل تسعير خدمة الربط في دولة الإمارات وتطبيقها لا يخل ببيئة المنافسة."[١٢]

٣,٢,٦ وضحت اتصالات معاييرها لاختيار الدول قائلة: "وعليه فإن الدول التي ليس لديها عجز في النفاذ أو التي لديها عجز قليل في النفاذ ليست من دول المقارنة..."[١٣]

٣,٢,٧ أصرت اتصالات على أن هذا التطبيق جعل من المشغلين في الأردن وتونس والمملكة العربية السعودية ومولدوفا وروسيا نماذجاً لدولة الإمارات في هذا النزاع.

٣,٢,٨ أكدت اتصالات أن جميع هذه الدول طبقت نظام الاستقطاع الجزئي لتمويل عجز النفاذ. ثم حددت اتصالات متوسط قيمة نظام الاستقطاع الجزئي الخاص بالمشغل وقد وصل إلى ٢٠٪ كقيمة تخفيض مناسبة ليتم فرضها في دولة الإمارات.

٣,٢,٩ خلصت اتصالات بناء على تحليل المقارنة السابق إلى إن نظام الاستقطاع الجزئي الذي اقترحته هو في الحقيقة نظام تسعير مناسب لتطبيقه على خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل للمكالمات الدولية.

٣,٢,١٠ رفضت شركة دو المقارنة التي أجرتها اتصالات معتبرة أن التحليل به عيوب إجرائية كبيرة.

٣,٢,١١ أكدت شركة دو على أن اتصالات أساءت فهم سياسة الهيئة بشأن تسعير خدمة الربط. كما أكدت دو على أنه يجب أن يكون للإجراء أساس التكلفة عندما تسمح السياسة بالمقارنة وخصوصاً "في غياب أساس تكلفة نموذج التسعير، وتنص سياسة الهيئة بشأن تسعير الربط أنه سيتم تطوير تسعير الربط مقارنة بالدول لتعمل على أساس سعر التكلفة".[١٤]

٣,٢,١٢ واستمرت شركة دو في توضيحها أن "... الغرض الأساسي من مقارنة الاتصالات هو تقريب تكلفة تقديم المشغل الحالي لخدمة ربط بالرجوع إلى البيانات الدولية..."[١٥]

[١٢] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٥
[١٣] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٣٠
[١٤] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ٦
[١٥] شكوى شركة دو، ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٧

٣,٢,١٣ أكدت شركة دو على أن التحليل التالي سيتعلق بسوق الإمارات وأكثر ملائمة لهذا النزاع:

"إن السبيل الأمثل عند استخدام المقارنات الدولية لاختيار "دول المقارنة المعنية" يجب النظر في نقطتين:

i. لابد أن المعايير التي تم اختيارها قد نفذت تسعير خدمة الربط التي تعتمد التكلفة الإضافية على المدى الطويل. وعندما لا تطبق دولة ما التكلفة الإضافية على المدى الطويل أو تتضمن عناصر في تسعير الربط التي لا تعكس التكلفة الأساسية لتقديم الخدمة (مثلاً، تتضمن أحد عناصر رسوم عجز النفاذ).

- فيجب أن لا تحسب هذه الدولة كجزء من المقارنة.
- أو استثناء العنصر الذي لايدخل في تكلفة تقديم الخدمة (مثل رسوم عجز النفاذ) حيثما أمكن.

ii. بعد أن ثبت أن لدى الدولة تكلفة الربط التي تعتمد على التكلفة الإضافية على المدى الطويل يجب الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل: الدخل القومي، تعادل القوة الشرائية، كثافة الشبكة، الكثافة السكانية، التحضر، والكثافة الهاتفية.[١٦]

٣,٢,١٤ أكدت شركة دو على أن عملية المقارنة المناسبة في هذه الحالة يجب أن تشمل فقط الدول التي تطبق التكلفة الإضافية على المدى الطويل المتعلقة بتسعير خدمات الربط.

٣,٢,١٥ اتخذت شركة دو موقفاً من أن تحليل اتصالات لم يعتمد على أساس التكلفة وأن هدف المقارنة هو تحديد التكاليف ومعرفتها.

٣,٢,١٦ أكدت شركة دو على أن غياب مقارنة التكلفة المباشرة أدى إلى خلل كبير في تحليل دول مقارنة اتصالات والنتائج المستخلصة منها.

[١٦] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ٨

٣,٢,١٧ وفي جوابها على الرد، أشارت اتصالات إلى أحد منشورات الاتحاد الدولي للاتصالات لدعم موقفها وخصوصاً "... أدوات تنظيم تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات تحدد "المقارنة" والمقارنة الدولية" باعتبارها "عملية تحديد أسعار خدمة الربط بناءً على معدلات معايير أخرى".[١٧]

٣,٢,١٨ أصرت اتصالات على أن الجزء المتمم لتقنيات المقارنة المقبولة دولياً هو "جمع بيانات أسعار الخدمات قيد النظر في كل الدول التي تمت مقارنتها...".[١٨]

٣,٢,١٩ وفي كل شكوى، دافعت شركة دو عن موقفها بأن "... الغرض الأساسي من مقارنة الاتصالات هو تقريب تكاليف المشغل الحالي مقدم خدمة الربط بالرجوع إلى البيانات الدولية حيث لم تصاغ بعد تكاليف الربط المحلي أو لا يمكن التحقق منها بسهولة أو بصورة موثوقة."[١٩]

٣,٢,٢٠ وبالتالي، بقيت شركة دو على حجتها من أن اتصالات استخدمت معايير غير مناسبة لاختيار دول للمقارنة ثم استخلاص نتائج ليس لها علاقة بالتحليل اللاحق.

٣,٣ وجود عجز النفاذ وحجمه

٣,٣,١ قدمت اتصالات في شكواها سلسلة من الخرائط والرسوم البيانية لتوحي بوجود عجزها المزعوم وحجمه ووسائله بناءً على إدعاء اتصالات بأن الرسوم المتضمنة هي معلومات سرية وقد تم حذفها من الوثيقة المقدمة إلى شركة دو.

٣,٣,٢ استخدمت اتصالات رسوم بيانية بناء على نموذج التكلفة المستندة على النشاط في محاولة لإيضاح ادعاءها بأن حجم عجز النفاذ المزعوم هو [redacted] تقريباً.

٣,٣,٣ كما استخدمت اتصالات سلسلة من الرسوم البيانية التوضيحية اعتماداً على ثمانية دول أوروبية غربية لإعطاء تقدير بديل لحجم عجز النفاذ لديها. وألمحت اتصالات أن حجم العجز لديها يصل إلى [redacted] وفقاً للتحليل السابق.

[١٧] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٢٠
[١٨] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٢١
[١٩] شكوى شركة دو، ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٧

٣,٣,٤ وعن وجود العجز لدى اتصالات فقد أشارت شركة دو إلى حقيقة أن اتصالات اعتمدت على معلومات خاصة في تحديد حجم العجز المزعوم لكن حذفتها من الوثائق التي قدمتها إلى شركة دو ولم تكن متوفرة للتدقيق.

٣,٣,٥ كما احتجت شركة دو على أنه يمكن تطبيق خدمات عديدة على نفس البنية التحتية بالربط المباشر بين مبادرات النفاذ إلى الشبكة الأقل تكلفة وما يترتب عن الخسائر التشغيلية المفرطة التي تسهل التحليل. وأكدت دو بأن "...المشغلين الحاليين يجنون غالباً الإيرادات الكافية من عدة خدمات بنفس البنية التحتية برسوم تغطي ما يتجاوز حجم العجز."[٢٠]

٣,٣,٦ وأكدت شركة دو أخيراً بأن إثبات تواجد العجز وحجمه ووسائله يحتاج إلى مبرر قاطع إضافة إلى صدور قرار بناء مستقل من الهيئة العامة لتنظيم قطاع الاتصالات. وطالبت شركة دو بأن "ببساطة، إن الجزم بوجود عجز مثلما فعلت اتصالات ليس أساس كاف لفرض عرض الأسعار المقترح من اتصالات. ولابد من التحقق المنتظم المستقل لإثبات العجز وحجمه بما فيه التحليلات البيانية للتأكد من أن العجز يعكس المستوى المتوقع من المشغل قبل أي عملية تغطية لذلك العجز.[٢١]

٣,٤ تأثيرها على قطاع الاتصالات والاقتصاد الإماراتي

٣,٤,١ ناقشت اتصالات في شكوها أن استخدام نظام التسعير مع الاستقطاع الجزئي هامة للحفاظ على قطاع الاتصالات في الإمارات العربية المتحدة والارتقاء بتطويره خصيصاً "في حال تم الطلب من اتصالات توفير خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل بالأسعار التي تصر عليها شركة دو كالأسعار المقدمة وسيتضرر كلٍ من مؤسسة اتصالات وقطاع الاتصالات".[٢٢]

٣,٤,٢ أكدت اتصالات على أن: "... إن كانت هذه الخدمة (خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل) حددت بأسعار متدنية فمن شأنه أن يخفض أسعار التعريفات

[٢٠] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٦
[٢١] شكوى شركة دو، ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٥
[٢٢] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٨

الدولية باستمرار وبالتالي فقدان قيمة القطاع ككل مما يؤثر خصوصاً على مقدرة اتصالات على إعادة موازنة التعريفات الجمركية أو تمويل العجز الحاصل لديها".[٢٣]

٣,٤,٣ كما صرحت اتصالات بأن الحماية المستمرة للدخل الكبير من المكالمات الخارجية في صالح قطاع الاتصالات بدولة الإمارات والاقتصاد الإماراتي ككل. وأكدت بأن "... الحفاظ على مصدر الدخل هذا وقيمة المكالمات الدولية في صالح كافة المشتركين في دولة الإمارات وهم يتمتعون بالمساواة في الحصول على الشبكة الثابتة ومن التحسينات والتعديلات التي طرأت عليها".[٢٤]

٣,٤,٤ تنازعت شركة دو على ادعاء مؤسسة اتصالات بأن النظام المقترح للاستقطاع الجزئي في صالح قطاع الاتصالات بدولة الإمارات.

٣,٤,٥ ورفضت شركة دو أيضاً احتجاج مؤسسة اتصالات بأن تسعير خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل كانت ضرورية للحفاظ على مكاسب القطاع .كما ناقشت شركة دو: "... إنه من غير المحتمل أن يخفق ريع الاتصالات الدولية في الإمارات وأن الدولة تشهد نمواً سكانياً واقتصادياً وهو ما يحد من أي انخفاض محتمل على واردات المكالمات الخارجة من الدولة".[٢٥]

٣,٤,٦ ألمحت شركة دو أنه من المحتمل أن يجني القطاع أرباحاً صافية جراء المنافسة الشديدة والتعريفات المخفضة الرسوم. "وهذا مرده المرونة في تسهيلات خفض الرسوم للخدمات الدولية التي قد تزيد من إجمالي العائدات بزيادة حجم الاشتراك في الاتصالات".[٢٦]

٣,٤,٧ أكدت أخيراً شركة دو على أن: "... التنافس وصل لحد جعل دو تخفض سوق العمل لمؤسسة اتصالات وقدرة الأخيرة على احتكار الأسعار (سواء المكالمات الدولية الخارجة من الدولة أو العكس) وهو في صالح دولة الإمارات عموماً ومشتركيها خصوصاً".[٢٧]

[٢٣] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٧
[٢٤] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٣
[٢٥] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٢
[٢٦] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١١
[٢٧] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١١

٣,٤,٨ وأقرت اتصالات في جوابها على الرد أنه يجب الأخذ بأسس حماية العائدات بدلاً من طرق تسعير الربط المعتمدة على التكلفة للحفاظ على العائد مرتفعاً في دولة الإمارات.

٣,٤,٩ طالبت اتصالات بأن: "... الأسعار المقدمة من شركة دو ليس هناك حد أدنى سوى تكلفة تخفيضات تعرفة المكالمات الدولية الخارجة من الدولة".[٢٨]

٣,٤,١٠ رفضت اتصالات أيضاً حجة شركة دو بأن التسهيلات في الأسعار تحفظ مكاسب القطاع رغم المنافسة في تخفيض تعرفة التكلفة الجزئية. "وتؤكد اتصالات على أن العائد المهدد بالأسعار المقدمة من دو ذو حجم كبير وله أهمية على قطاع الاتصالات في دولة الإمارات ويحتاج إلى حماية أكبر من أثر المرونة كما اقترحت دو.[٢٩]

٣,٤,١١ أكدت شركة اتصالات أن في الدول الحرة: "... يرجع المردود الإيجابي في العائدات المالية غالباً إلى زيادة أعداد المشتركين لما يطرأ خاصة على خدمات الهاتف المتحرك والنطاق العريض من تغطية شاملة وتحسينات فنية".[٣٠]

٣,٤,١٢ أصرت شركة دو على معارضتها لموقف اتصالات من أن التنافس متزايد في القطاع ينتج عنه انخفاض في الأرباح واستشهدت شركة دو بمنشورات منظمة الهاتف المتحرك العالمية تشير إلى أن التحرر حقيقةً يحفز على الاستثمار وأن الخوف من خسارة العائدات الدولية مجرد وهم".[٣١]

٣,٤,١٣ اعتماداً على المنشور الآنف، أضافت شركة دو أن حجم المكالمات المتزايد والخدمة العالية وأسعار المكالمات المنخفضة مثلت فوائد مباشرة لمشتركي الإمارات من سوق المكالمات الدولية الأكثر تنافساً.

[٢٨] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣١
[٢٩] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣٠
[٣٠] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣٣
[٣١] شكوى شركة دو، ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ١٢

٣,٤,١٤ أخيراً، أكدت شركة دو بأنه "يجب النظر في مطالب اتصالات وماهيتها محاولة الحفاظ على احتكارها الدولي وتأخير دخول شركة دو إلى خدمة الخط الثابت".[٣٢]

٣,٥ صلة عجز النفاذ

٣,٥,١ بدأت اتصالات بهذا النزاع من منطلق أن عجز النفاذ لديها يجب تمويله من خلال رسوم خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل.

٣,٥,٢ ردت شركة دو بأن عجز النفاذ "... ليس قضية نزاع الربط إنما قضية تنظيمية بين هيئة تنظيم الاتصالات ومؤسسة اتصالات بعيدة عن التكلفة المتعلقة بخدمات إنشاء مكالمات الهاتف الثابت ومنفصلة عنها".[٣٣]

٣. ٥. ٣ كما أكدت شركة دو سواء استطاعت اتصالات إثبات وجود عجزها المزعوم أو لم تستطع "فالأسس التنظيمية التي تعزز التكلفة الإضافية على المدى الطويل تشترط أن يمثل سعر خدمات الربط فقط تكلفة تقديم الخدمة وهذه الأنظمة المقررة لا تسمح للمشغل بتغطية تكاليف أخرى لا تتعلق بالتكلفة الأساسية لتقديم خدمة الربط (مثل اقحام عجز النفاذ المزعوم)".[٣٤]

٣,٥,٤ أكدت اتصالات في جوابها على الرد أن: "... توافق على أن مسائل عجز النفاذ ليست مسألة ربط مؤكدة بأن أي جدال حول عجز النفاذ هو أمر ثانوي وعرضي لصلب قضية هذا النزاع وأنها قضية عجز فقط في إطار معرفة الدول المعنية بالمقارنة".[٣٥]

٣,٥,٥ وحسب جواب اتصالات على الرد "... إنه ليس صحيحاً أنها أكدت أن صلب القضية هي وجود عجز لديها في توفير خدمة النفاذ وحجمه ووسائل تمويله".[٣٦]

---

[٣٢] شكوى شركة دو، ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ١٢
[٣٣] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٣
[٣٤] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٠
[٣٥] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ١١
[٣٦] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣٥

٣,٦ مواصفات التكلفة لخدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل

٣,٦,١ اعتمدت اتصالات في كل مطالبها على الاطلاع على معلومات الأسعار الجزئية بدلاً من الأسعار الأساسية لأخذ انطباع عن الرسوم المناسبة لخدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل لتدفع على حساب دولة الإمارات.

٣,٦,٢ أكدت شركة دو بأن: "... سعر مؤسسة اتصالات لتأسيس خدمة المكالمات الثابتة هي نفسها بغض النظر عن نوع المكالمة أو وجهتها النهائية أي سواء أنهت المكالمة داخل دولة الإمارات أو خارجها".[٣٧]

٣,٦,٣ وناقشت شركة دو أن: "... عناصر الشبكة المستعملة في تقديم خدمة الاتصال الابتدائي هي نفسها المطبقة مثل المكالمة المحلية أو المكالمة الدولية أو رقم الاتصال المجاني".[٣٨]

٣,٦,٤ واستمرت شركة دو مؤكدة بأنه: "... بطلب شركة دو لدفع تكلفة إلى السعر الجزئي على المكالمات الدولية الصادرة فقد اقترحت اتصالات تنظيم تسعير لا علاقة له بتكلفة البنية التحتية المتحصلة من توفير الأخيرة خدمة الربط المعنية أي رسوم دو لتوفير خدمات الهاتف الثابت. وأن تكون تكلفة اتصالات هي نفسها بغض النظر عن نوع المكالمة أو وجهتها".[٣٩]

٣,٧ تحليل هيئة تنظيم قطاع الاتصالات

٣,٧,١ المقارنات الدولية

٣,٧,١,١ أكدت اتصالات في شكواها بأن نظام تسعير الاستقطاع الجزئي لديها هو وسيلة ضرورية لتغطية عجز النفاذ لديها.

[٣٧] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ٣
[٣٨] شكوى شركة دو، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣
[٣٩] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٠

٣,٧,١,٢ طالبت اتصالات خصيصاً أنه : "... لابد أن تسمح تكلفة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل لاتصالات بتمويل عجز النفاذ كي تستعيد توزان تعرفتها".[٤٠]

٣,٧,١,٣ تمسكت اتصالات برأيها أن رسوم خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل مع الاستقطاع الجزئي هي الآلية القانونية الوحيدة المتوفرة في الإمارات لسد عجز النفاذ لديها.

٣,٧,١,٤ ردت شركة دو أن تغطية عجز النفاذ عن طريق رسوم خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل بالاستقطاع الجزئي آلية غير مناسبة لتغطية العجز.

٣,٧,١,٥ كما أكدت شركة دو على أن هناك طرق شتى لتمويل عجز النفاذ إلى جانب الاستقطاع الجزئي.

٣,٧,١,٦ قدمت اتصالات تحليلاً بالرسوم البيانية لخمس دول وارتأت أن تكون أسعار خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل مساوية لسعر الاستقطاع الدولي لدى اتصالات بنسبة ٢٠٪ .

٣,٧,١,٧ ادعت اتصالات بأن تحليل المقارنة يتماشى مع سياسة تسعير الربط لهيئة تنظيم الاتصالات.

٣,٧,١,٨ لاحظ الطرفان أن سياسة تسعير الربط لهيئة تنظيم الاتصالات تدعو إلى تطبيق التكلفة الإضافية على المدى الطويل كمعيار أولي لتسعير خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل وفي حال عدم توفر معلومات التكلفة الإضافية على المدى الطويل فيجب تطبيق المقارنات الدولية .

٣,٧,١,٩ وبعد مدارسة القضية قررت هيئة تنظيم الاتصالات أن الأساس الافتراضي في اقتراح اتصالات للاستقطاع النسبي شمل مايلي:

[٤٠] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٨

أ_ إن اتصالات اعتمدت على وجود عجز في النفاذ لديها والذي لم يثبت وجوده ولا حجمه.

ب_ أخفقت اتصالات في إثبات أن نظام تسعير الاستقطاع الجزئي لديها ذو فائدة لتطوير قطاع الاتصالات بدولة الإمارات.

ج_ وفشلت في إثبات أن تسعير الاستقطاع الجزئي لديها قد يفيد اقتصاد دولة الإمارات عموماً.

٣,٧,١,١٠ وفي نظر هيئة تنظيم الاتصالات أن تحليل المقارنة لدى اتصالات فشل في مقارنة الدول بدولة الإمارات بطريقة ملائمة ووافية لتبرير طريقة التسعير التي تقدمت بها.وإضافة إلى هذا فقد قررت هيئة تنظيم الإتصالات أن لو طبق هذه المقارنة فلا بد أن تعكس مقارنة خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل التكلفة الإضافية على المدى الطويل. وقد أخفقت مؤسسة اتصالات في برهنتها على تطابق تحليل أسعارها مع المعايير .ولذا، ترفض هيئة تنظيم الاتصالات مقارنة الأسعار المقدم من مؤسسة اتصالات لاعتبارات أخرى.

٣,٧,٢ وجود العجز وحجمه

٣,٧,٢,١ قدمت اتصالات في شكواها تقديرات حجم عجزها المزعوم.

٣,٧,٢,٢ اعتمدت اتصالات أولاً على سلسلة من الرسومات البيانية والصور لتبرير تقدير عجزها.وقد منعت الطلبات المقدمة من مؤسسة اتصالات شركة دو من مراجعة هذه المعلومات أو التعليق عليها.

٣,٧,٢,٣ اطلعت هيئة تنظيم الاتصالات في تقييمها لهذا النزاع على نتائج اتصالات وقررت أن هذه النتائج غير مدعومة بتحليل فعلي كافٍ.

٣,٧,٢,٤ إضافة إلى هذا إن الهيئة تميل إلى رفض النتائج التي تم التوصل إليها من تلك الرسومات البيانية والأعمدة بقرار من اتصالات بأن الأدوات التوضيحية "تقترح" عجز بين [redacted] في السنة.

٣,٧,٣ تأثيرها على قطاع الاتصالات والاقتصاد الإماراتي

٣,٧,٣,١ طالبت اتصالات إن لم تعتمد الهيئة رسوم خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل مع الاستقطاع الجزئي فسيترتب عليه نتائج عكسية على قطاع الاتصالات والاقتصاد الإماراتي ككل.

٣,٧,٣,٢ عززت اتصالات من موقفها حيال نظام التسعير مع الاستقطاع الجزئي سيحقق هدفاً ثنائياً في تمويل عجزها فيما يحافظ على أرباح قطاع الاتصالات.

٣,٧,٣,٣ وفي الحديث ذاته، اتخذت شركة دو موقفاً بأن اهتمامات اتصالات بخصوص العوائد المالية المنخفضة من التنافس الجديد في القطاع كان بدون جدارة كما ناقشت أن نمو الأسعار المنخفضة والتسهيلات من التنافس الشديد ينجم عنه زيادة في الاستعمال وبالتالي مردود مالي كبير مستشهدة ببعض الشركات العالمية عن تحركات السوق.

٣,٧,٣,٤ توصلت هيئة تنظيم الاتصالات إلى أن اتصالات أخفقت في إبراز دليل كافٍ يثبت حدوث انخفاض في العائدات العالمية إذا لم تطبق نظام التسعير مع الاستقطاع الجزئي بنسبة ٢٠٪.

٣,٧,٣,٥ واتخذت اتصالات موقفاً بأن الحفاظ على المستوى الحالي لتسعير المكالمات الدولية مفيد للاقتصاد الإماراتي والمستخدم.

٣,٧,٣,٦ أشارت شركة دو إلى أن الأسعار المنافسة تخفض من تكلفة تنفيذ الأعمال وتسهيل التجارة والاستثمار.

٣,٧,٣,٧ ترى الهيئة أن خدمات الاتصالات المسعرة تنافسياً في صالح المستخدمين والاقتصاد الإماراتي ككل. وسيخدم نظام الاستقطاع الجزئي لاتصالات في الحفاظ على أسعار المكالمات الدولية على مستواها الحالي أو قريبا منه بدلاً من تحقيق مستويات تنافسية إضافة إلى أنه إذا كان اقتراح اتصالات للاستقطاع الجزئي والذي تبلغ نسبته ٢٠ ٪ تم الأخذ به في دولة الإمارات لخدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل فإن اتحاد رسوم الربط وتكاليف المدفوعات الدولية لن يجد لأي مرخص له بمزاولة العمل في سوق المكالمات الدولية بل يغلق بفعالية احتمال الخدمات الدولية المسعرة تنافسياً في دولة الإمارات.

٣,٧,٣,٨ وتجد الهيئة بالتالي أن اقتراح اتصالات للاستقطاع الجزئي قد يخدم فعلاً في التنافس عامة أو يقلله في سوق المكالمات الدولية في دولة الإمارات.

٣,٧,٤ صلة العجز

٣,٧,٤,١ اقترحت اتصالات في طلبها (أ) نظام تسعير لخدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل بحيث تكون رسوم ربط المكالمات الصادرة للخارج مساوية لرسوم الاستقطاع الجزئي ٢٠٪ المعمول بها في مؤسسة اتصالات.

٣,٧,٤,٢ حاولت اتصالات في شكواها تبرير نظام التسعير مع الاستقطاع الجزئي بما يلي:

(أ) أن لديها عجز.

(ب) أن هذا العجز كبير الحجم.

(ج) إن الوسيلة الوحيدة لتغطيته هي من خلال خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل لمكالمات الوجهات الدولية.

٣,٧,٤,٣ طالبت شركة دو في ردها أن قضايا العجز ليست جزء من هذا النزاع وبحاجة إلى إجراء تنظيمي منفصل لإثبات وجود هذا العجز وحجمه والسبل الكفيلة لتمويله.

٣,٧,٤,٤ أكدت شركة دو على أن تغطية عجز النفاذ لدى مؤسسة اتصالات: "... ليس مسألة نزاع الربط وإن هذه القضية التنظيمية بين الهيئة ومؤسسة اتصالات الموجودة خارج نطاق السعر المرتبط بخدمات التوصيل الابتدائي للمكالمات الثابتة ومنفصلة عنه".[٤١]

٣,٧,٤,٥ وردت اتصالات في جوابها على الرد أنه: "... غير صحيح أن شكوى اتصالات هي وجود عجز وحجمه ووسائل تمويله ...".[٤٢]

[٤١] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ١٣
[٤٢] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣٥

٣,٧,٤,٦ وأكدت اتصالات على أن: "... أي نقاش حول وجود عجز لديها أوحجمه هو أمر يخص مؤسسة اتصالات والهيئة فقط وبعيداً عن نطاق النزاع..."[٤٣].

٣,٧,٤,٧ وواصلت اتصالات تأكيدها أنها:"...توافق على أن قضايا العجز ليست قضية ربط مؤكدة أن أي نقاش حول عجزها عارض وثانوي حيال صلب قضية النزاع ..."[٤٤].

٣,٧,٤,٨ وأكدت اتصالات في جوابها على الرد: "أنها تقر وتتفهم أن أي نقاش حول طريقة تمويل عجزها والذي سيتم تطبيقه على المدى الطويل هو خارج نطاق النزاع ..."[٤٥].

٣,٧,٤,٩ قبلت الهيئة مواقف الطرفين أن وجود العجز وحجمه ووسائل تمويله تقع خارج نطاق هذه الدعوى. وبالتالي، لن تفصل الهيئة في موضوع العجز في هذه القضية.

٣,٧,٥ التفريق بين اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من خلال وجهة المكالمة

٣,٧,٥,١ **الإطار التنظيمي**

(أ) في هذا النزاع، دعت الهيئة إلى تحديد مناسبة خدمة الربط المنفصلة اعتماداً على وجهة المكالمة، ولتأييد هذا التوجه, تعود الهيئة إلى الإطار التنظيمي وخصوصا تعليمات الربط لهيئة تنظيم الاتصالات.

(ب) وفقاً للمادة رقم (٣,١) من تعليمات الربط النسخة (١,٢) الصادرة في ٢٠٠٦/٢/١٩ التي تنص على أن الفئات المحددة لخدمة الربط المنفصلة محصورة على اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل. وفي هذا المثال، تلفت الهيئة النظر إلى كون تصنيف هذه الخدمة لايشمل اعتبار لوجهة المكالمة أو حتى يقترحها.

(ج) الجزء المتعلق بالمادة يشترط أن "تستخدم خدمة نقل المكالمات الصادرة لتمرير المكالمات إلى مشغل آخر مرخص له في إحدى نقاط الربط (POI) مهما كانت وجهة تلك المكالمة وليس من الضروري أن تنتهي ضمن شبكة المشغل الآخر المرخص له".

[٤٣] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٧
[٤٤] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ١١
[٤٥] شكوى مؤسسة اتصالات، ١ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣٥

(د) وحيث تنتهي "الخدمة" نفسها عند نقطة ربط محددة مسبقاً بين المرخص لهم فإن أي نقل لاحق لنقطة الربط غير أساسي "للخدمة".

(هـ) إن "خدمة" الربط بذاتها هي مجرد خدمة ربط للمكالمات الصادرة بغض النظر عن وجهة انتهاء المكالمة.

(و) وبالتالي هو قرار الهيئة أن التطبيق العملي لـ"خدمة" الربط الأساسية في هذا النزاع وكذلك لغة تعليمات الربط يحول دون التفريق بين خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل استناداً على الوجهة الأخيرة للمكالمة.

٣,٧,٥,٢ اختلاف الأسعار

(أ) رفضت شركة دو في ردها بأن نظام التسعير مع الاستقطاع الجزئي المقدم من مؤسسة"اتصالات"اعتمد في البداية بأن لاعلاقة له بالسعر الفعلي لتوفير الخدمة خصوصاً أن شركة دو قد أكدت بأن: "... أن رسوم تأسيس خدمة الهاتف الثابت لدى مؤسسة اتصالات هي نفسها بغض النظر عن نوع المكالمة أو وجهتها النهائية ..."[٤٦].

(ب) وبمناقشة القضية وأنه كان على اتصالات الاطلاع بطريقة صحيحة على استعمال أدوات الشبكة الخاصة المستعملة في التمرير الفعلي للمكالمات اعترفت دو بأن: "... تكلفة اتصالات لنقل المكالمة من أجهزة مواقع المشتركين إلى نقطة الربط ذات العلاقة هي نفسها بصرف النظر عما إذا كانت المكالمة تنتهي داخل دولة الإمارات أو خارجها أو إلى رقم مجاني".[٤٧]

(ج) لاحظت الهيئة كون اتصالات فشلت في أن تنفي بشدة ادعاءها بعدم وجود فرق في تكلفة ربط المكالمات الصادرة داخل دولة الإمارات مقابل تلك التي تنتهي خارجها.

(د) لاحظت الهيئة أن الدول التي تطبق التكلفة حسب الربط لا تفرق بين المكالمات الواردة محلياً ولا الصادرة سواء محلياً أو خارجياً.

(هـ) استناداً على الحقائق التي بين أيدينا، تجد الهيئة أنه لا فرق بين تكلفة توفير خدمة الربط الصادرة للمكالمات في الإمارات التي تنتهي داخلها أو خارجها.

٣,٧,٦ أمور خارج النزاع

[٤٦] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ٣
[٤٧] شكوى شركة دو، ٢٢ أبريل ٢٠٠٧، صفحة ٣

٣,٧,٦,١ قالت اتصالات في شكواها إن موضوع النزاع منفصل عن أسعار التكلفة المراد تقييمها لمكالمات الشبكات غير الوطنية.

٣,٧,٦,٢ وأكدت اتصالات في شكواها أنها: "وشركة دو لا تعارض حالياً على الرسوم المدفوعة لخدمات المكالمات الصادرة من الهاتف الثابت باستخدام خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل للأرقام الجغرافية الوطنية."[٤٨]

٣,٧,٦,٣ كما أكدت مثلها شركة الإمارات للاتصالات المتكاملة "اتصالات قد وافقت على رسم بقيمة ثمانية فلسات لنقل مكالمة واحدة و(١٤) فلساً للنقل المضاعف للمكالمة الصادرة من الهاتف الثابت للمكالمات المحلية".[٤٩]

٣,٧,٦,٤ واستناداً على ما قدمه الطرفان من بيانات رسمية، فقد توصلت الهيئة إنه قد تم الاتفاق بين الأطراف على التكلفة المطبقة على المكالمات المحلية قبل بداية هذا النزاع.

٤. مطلب اتصالات (ب)

طلبت اتصالات من هيئة تنظيم الاتصالات في شكواها أن:

"تطلب من الطرفين مواصلة التفاوض وأن لا تطلق تجارياً خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل حتى يصل الوضع إلى اتفاق على تكلفة يتم فرضها لتوفير خدمة اختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل من قبل كل طرف إلى الطرف الآخر المتماشية مع الأسعار الدولية ذات العلاقة".[٥٠]

٤,١ تحليل هيئة تنظيم الاتصالات

[٤٨] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ١٣
[٤٩] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ٣
[٥٠] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٣

٤,١,١ تسمح المادة ٤,١,١ من إجراءات فض نزاع الربط لدى هيئة تنظيم الاتصالات بعرض شكوى ما إلى التدخل التنظيمي في حالة عدم وجود تسوية ودية بين الأطراف وينص الجزء ذات العلاقة من هذه الإجراءات إلى أنه:

"يمكن لأي طرف أن يحيل أي شكوى إلى الهيئة خطياً إذا شعر أحدهما أنه عاجز عن موافقة الطرف الآخر وإن مرت الفترة المطلوبة في التفاوض حسب هذه الإجراءات وأحد الطرفين يرى أن التفاوض المطول لن يحل الخلافات".

٤,١,٢ وبرفع هذا الطلب من طرف اتصالات تكون قد أكدت أن المسألة لايمكن حلها.وفي مستهل النزاع أكدت اتصالات على "...أن الطرفان قد توصلا إلى طريق مسدود فيما يتعلق بهذه القضية وأن أي محاولات أخرى للتفاوض غير واردة في الاتفاقية بين الطرفين حول هذه القضية".[٥١]

٤,١,٣ ودللت اتصالات علاوة على هذا أن شركة دو قد: "... أكدت أن لا يمكنها أن توافق على الرسوم التي اقترحتها اتصالات"[٥٢] حتى إن بحثت اتصالات للتفاوض فليس هناك احتمال معقول أن ترغب دو في حل الخلاف.[٥٣]

٤,١,٤ إن شركة دو في شكاويها لم تنف صحة ما أدلت به آنفاً ولم تتقدم بدليل أو برهان.وأصرت دو على أن: "ليس هناك سبب للرسوم على المكالمات الصادرة من الهاتف الثابت إلى المكالمات المحلية لتكون مختلفة عن رسوم المكالمات الدولية الصادرة من الهاتف الثابت".[٥٤]

٤,١,٥ لحد أن أحد الطرفين لا يرى أن مزيد من المفاوضات قد يؤدي إلى تسوية ودية وترى الهيئة أن طلب اتصالات أن إطلاق خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل تؤجل "... حتى يتم التوصل إلى اتفاقية حول أسعار التكلفة "هي خلاف لتصريحها بأن: "...

[٥١] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٦
[٥٢] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٦
[٥٣] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٩
[٥٤] شكوى شركة دو، ١٤ مارس ٢٠٠٧، صفحة ٣

الطرفان قد توصلا إلى نقطة خلاف".[٥٥] وترى الهيئة من جانبها قصور في الإجراءات والتطبيق اللافعال في مطلب اتصالات أن المسألة تؤخر أكثر لمزيد من التفاوض.

٥. مطالب اتصالات (ج) أ.، (ج) ب.، (ج) ج.

قبل هذا القرار كانت هذه المطالب قد رفضتها الهيئة رسمياً كما تم رفض التماس إعادة النظر فيما يتعلق بالقرار العاجل.

[٥٥] شكوى مؤسسة اتصالات، ٧ فبراير ٢٠٠٧، صفحة ٩

٦. قرارات هيئة تنظيم الاتصالات

٦,١ المطلب (أ)

٦,١,١ تلزم الهيئة مؤسسة اتصالات بتوفير خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل بغض النظر عن وجهة المكالمة، كما تلزم الهيئة مؤسسة اتصالات في ظل غياب التكلفة الإضافية على المدى الطويل لخدمة الربط هذه بتطبيق ما تم الاتفاق عليه مسبقاً على أسعار المكالمات المحلية لجميع المكالمات الداخلية في الإمارات.

٦,١,٢ وللهيئة الحق في اتخاذ أي إجراء على سبيل المثال لا الحصر مراجعة مستوى الأسعار لدى خدمة الربط المتعلق باختيار المشغل والاختيار المسبق للمشغل مستقبلاً دون الرجوع إلى الظروف المتغيرة أو طلب محدد من المرخص له.

٦,٢ المطلب (ب)

ترى الهيئة قصوراً في الإجراءات في طلب اتصالات وأن يؤجل الموضوع لمفاوضات أخرى وترفض الهيئة هذا الطلب.

٧. تاريخ السريان

يسرى العمل بهذا القرار اعتباراً من مخاطبة الطرفين خطياً.